الديمقراطية والأمن بين جدلية التقارب والتباعد

Democracy and security between the dialectic of convergence and divergence

د / أعمر بوريشة

جامعة الجزائر 3، (الجزائر)

amarbouricha@yahoo.com

تاريخ الارسال: 2021/09/20 تاريخ القبول: 2021/11/26 تاريخ النشر: 2021/12/24

ملخص: *الأمن والديمقراطية وجهان لعملة واحدة، فلا وجود للديمقراطية بدون أمن، ولا لأمن بدون ديمقراطية، حيث بلغ التداخل بينهم ما بلغ، ولقد نتج عن ذلك اتساع نطاق التداخل بين متطلبات الممارسة الديمقراطية ومتطلبات تحقيق الأمن، بمعنى أن جميع المجتمعات والنظم السياسية المعاصرة صارت تواجه ما يمكن أن نطلق عليه بمعضلة الأمن والديمقراطية .*

لقد كان لظهور العنف السياسي والإرهاب دورا في ضرورة إعادة النظر في مفهوم الأمن خاصة في الأنظمة المعروفة بديمقراطيتها الراسخة، حيث كان يبد و أن الأنظمة الديمقراطية كانت بعيدة عن العنف السياسي وعدم الإستقرار بما تكفله الديمقراطية من أمن ورخاء وإستقرار .

إن ظهور الحراك الشعبي في العالم الغربي والعربي وغيره، وما أظهره من فوضى واللأمن مس كل مجالات الحياة، كان كافيا لإعادة البحث والتفكير في جدلية العلاقة بين الديمقراطية والأمن، هل بالأمن نضمن ديمقراطية حقيقية أم هل بالممارسة الديمقراطية نحقق الأمن والإستقرار السياسي والإجتماعي والنفسي .

الكلمات المفتاحية: *الأمن؛ الديمقراطية؛ الأمن الديمقراطي ؛ ديمقراطية الأمن؛ التباعد؛ التقارب .*

Abstract:

Security and democracy are two sides of the same coin. There is no democracy without security, and there is no security without democracy, as the overlap between them has reached as much, and this has resulted in the widening of the overlap between the requirements for democratic practice and the requirements for achieving security, meaning that all contemporary societies and political systems are facing what We can call it the dilemma of security and democracy.

key words: *Security; Democracy; Democratic Security; Security Democracy; Spacing; Rapprochement ;convergence; divergence .*

- **مقدّمة:**

شهد العالم تحولات كبيرة أثرت على أمن واستقرار الكثير من الدول، من خلال تغير أشكال وأنماط التحديات والتهديدات التي اتخذت أبعادا جديدة، وهو ما جعل الأمن بمفهومه التقليدي الضيق عاجزا عن محاربة هذه التهديدات اللاتماثلية، فالتوسع في مفهومه شمل عدة مجالات جديدة تعتبر مصادرا للتهديد، حيث شهد العالم جملة من التحولات والأحداث المتسارعة مست الجانب السياسي والإقتصادي والثقافي والإيديولوجي وحتى الإجتماعي والبيئي .

لقد كان التحول السياسي المرتكز على فكرة الإنتقال الديمقراطي السمة الغالبة له، والذي كان يطرح في العديد من الأحيان مسألة الأمن السياسي ببعديه الوطني والإقليمي وما يصاحبه من تغيرات على بنية النظام الدولي .

جاء الاهتمام بمفهوم الأمن العالمي في ضوء التطورات والأحداث المتسارعة التي شهدها المجتمع الدولي والعلاقات الدولية في فترة الحرب الباردة إلا أن مزيدا من التركيز أخذ يبرز بصورة أكثر وضوحاً بعد نهاية الحرب البارة في العام 1990م، فقد كان لهذه التطورات انعكاسات وآثار واضحة على مفهوم الأمن بأبعاده ومستوياته المختلفة عالمياً وإقليمياً.

تعرض مفهوم الأمن التقليدي الذي كان سائداً في السابق إلى تطور كبير وشامل عبر مراحل زمنية مختلفة فقد تغير مفهوم الأمن التقليدي إلى تغيير جديد متجاوزاً الأسس التي كان يقوم عليها لا سيما القوة العسكرية في التعامل مع الأخطار والتحديات التي كانت تواجه الدول وذلك عبر إدراك أهمية وضرورة التركيز على منظومة أمنية شاملة من خلال الاهتمام والتركيز على مفهوم الأمن المجتمعي الشامل والكامل.

رغم التطور الواضح والمسجل الحاصل على مفهوم الأمن وإرتباطه بمجالات كثيرة ومتنوعة، إلا أن الرابطة القوية للأمن تتجلى في تحقيق الديمقراطية الشاملة من جهة وإستعداد الديمقراطية لإعطاء الصفة الحميدة للأمن .

وقد شهدت العملية الديمقراطية من ناحية أخرى تطورات هامة سواء على مستوى الفكر أوالممارسة، أو اتساع نطاق القضايا محل الاهتمام العام وتعددها، هذا بالإضافة إلى اتساع نطاق الاهتمام العام ليشمل شرائح جديدة من المشاركين بأعداد كبيرة، وذلك من خلال ما أتاحته تكنولوجيا الاتصال والمعلومات من قنوات جديدة لنشر المعلومات المتعلقة بجميع شئون المجتمع العامة والخاصة، وتبادلها على نطاق واسع وبسرعة كبيرة،

ولقد نتج عن ذلك اتساع نطاق التداخل بين متطلبات الممارسة الديمقراطية ومتطلبات تحقيق الأمن، بمعنى أن جميع المجتمعات والنظم السياسية المعاصرة صارت تواجه ما يمكن أن نطلق عليه بمعضلة الأمن والديمقراطية والتى تدور حول الاتساع المستمر فى نطاق التناقض بين متطلبات تحقيق الأمن المتغيرة والمتزايدة باستمرار، ومتطلبات تحقيق الديمقراطية بمحتواها المتطور والمتجدد وقضاياها وآليات ممارستها الجديدة والتى قد ينتج عنها مصادر جديدة لتهديد الأمن القومي .

من هنا نصل إلى أن أهمية الموضوع تكمن في أهمية الإرتباط بين الأمن والديمقراطية ووالديمقراطية والأمن رغم الجدل القائم بين النخب والمفكرين حول مدى تباعد وتقارب المفهومين لإعطاء الصورة المطلوبة على جميع المستويات .

أهمية الموضوع : يكتسي الموضوع أهمية علمية واخرى عملية .

الأهمية العلمية : إن إرتباط الأمن بالديمقراطية جعل منه مجالا خصبا تكمن أهميته في محاولة فتح ميدان علمي جديد، لم يكن موجودا من قبل، بل كان كل ميدان لوحده .

إن دراسة الأمن والديمقراطية سيعزز البحث العلمي والنظري في البحث عن أساسيات المجال الجديد للأمن وعلاقته بالديمقراطية .

الأهمية العملية : تكمن في محاولة الإجابة عن الإنشغالات والقضايا المطروحة في مجال الأمن بشكل عام والأمن الديمقراطي بشكل خاص، فه وزاوية وجدت لتفسير الأسباب الحقيقية للأوضاع الأمنية الحرجة في ظل الأنظمة الديمقراطية ومحاولة إيجاد حلول لها .

المشكلة البحثية : إن الإختلاف الظاهر حول مدى التقارب والتباعد بين مجالين حيويين الأمن والديمقراطية قارب وباعد المسافة بينهما وشكك في وجود علاقة بين المفهومين

وعليه فإن المشكلة البحثية لهذا الموضوع تقودنا لطرح السؤال الجوهري التالي :

إلى أي مدى تتقارب ميكانيزمات الديمقراطية بالأسس الجوهرية للأمن في أبعاده المختلفة ؟

أو بمعنى أخر : هل هناك عوامل تباعد بين الأمن والديمقراطية أم هناك عوامل تقارب بينهما ؟

فرضيات الدراسة :

الأمن هو المؤشر على وجود الإستقرار والطمأنينة التي يحتاجها أي نظام ديمقراطي، فالنظام الديمقراطي هوذلك النظام الذي تسوده السكينة والأمن في كنف العدالة والحرية والمساواة .

الفرضيات :

- كلما تحقق الأمن الشامل والإستقرار، كلما حقق الديمقراطية أبعادها وأساسياتها الجوهرية في المجتمع ذ و نظام سياسي معين .
- الديمقراطية بعد من أبعاد الأمن، فمتى تحققت في الواقع، حقق المن الشامل أبعاده كلها بما فيها الأمن الديمقراطي .

المناهج :

في إطار القيام بتحليل ومعاجلة إشكالية العلاقة بين الديمقراطية والأمن وبهدف إختيار صحة الفرضيات المقترحة إستخدمنا في بحثنا هذا المنهج الوصفي التحليلي. بغرض تحليل واستنباط المفاهيم والأسس المكونة للإطار النظري لهذا الموضوع، أي أ ن هذا المنهج قد يوفر بيانات مفصلة عن الواقع الفعلي للظاهرة أو موضوع الدراسة، كما إستخدمنا المنهج المقارن للمقارنة بين أبعاد الدراسة بين الأمن الديمقراطي أو ديمقراطية الأمن، كما إستخدمنا المنهج التاريخي لرصد تطور الظاهرة .

1. المحور الأول : الإطار المفاهيمي للدراسة

الأمن والديمقراطية وجهان لعملة واحدة لا يمك تحديد العلاقة بينهما إلا بعد تحديد معانيهما تحديدا دقيقا ومن تم يكون ذلك حافزا لإيجاد العناصر الدافعة إلى تحقيق تلك العلاقة من عدمها .

1.2 تعريف الأمن

إختلف الكثير من المفكرين والعلماء والمهتمين في إيجاد تعريف موحد للأمن، على إعتبار أنه ظاهرة متعددة الأشكال والتوجهات والتخصصات .

1 . 1 . 1التعريف اللغوي للأمن

الأمن في اللغة هونقيض الخوف. والفعل الثلاثي أمِن أي حقق الأمان. قال ابن منظور: "أمنت فأنا آمن، وأمنت غيري أي ضد أخفته، فالأمن ضد الخوف، والأمانة ضد الخيانة، والإيمان ضد الكفر، والإيمان بمعنى التصديق، وضده التكذيب، فيقال آمن به قوم وكذب به قوم (منظور، ب. ت، صفحة 140).

وقد ورد المفهوم في القرآن الكريم بقوله تعالى: "فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف" (قرآن) .ومن هنا نؤكد أن الأمن هو ضد الخوف، والخوف بالمفهوم الحديث يعني التهديد الشامل، سواء منه الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي، الداخلي منه والخارجي.

أما المعنى الإيتيمولوجي اللاتيني للأمن Sécurité فهو يوحي إلى التناقض الجوهري بين الجزء Sine والذي معناه "بلا أو بدونSans " ، والجزء Cura ومعناه " عنايةsoin " ، اللفظتين تكونان مع بعضهما معنًا غريبا للأمن "دون عناية أو غياب العناية " وبالتالي فهو عكس المعنى الحالي للأمن أي الحالة التي يغيب فيها الخوف . ومن وجهة نظر دائرة المعارف

البريطانية يعني "حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية" (أمينة، 2014، صفحة 10).

إن مفهوم الأمن ليس من المفاهيم المتفق عليها بصورة عامة وإن كانت المعاجم اللغوية تشير إلى أن تعريف الأمن يقصد به " التحرر من الخوف والقلق" وتعرفه دائرة معارف العلوم الإجتماعية The Sciences Social of Encyclopidiaبـ "قدرة الدولة على حماية قيمها من التهديدات الخارجية' (أمينة، 2014، صفحة 10)

ومن مفهوم الأمن نخلص إلى أن بقاء ونماء الأفراد والمجتمعات والأمم قوامه الأمن الذي يقوم على الأمانة والعدل والتحرر من الخوف.

1 . 1 . 2 التعريف الإصطلاحي للأمن:

على الرغم من الأهمية الكبرى للأمن فإن استخدامه يعود إلى نهاية الحرب العالمية الثّانية في الأدبيات الداعية إلى تحقيق الأمن وتجنب الحرب.

في مقاله " النهضة في الدراسات الأمنية" الذي حاول ستيفن وولت من خلاله مراجعة العديد من المنطلقات في الدراسات الأمنية يرى أن الأمن هوما يتعارض مع الحرب، وهو التعريف الذي يقترب من تعريف الأستاذ "جوزيف ناي" "Jozef Nye" والأستاذ "لين جونس" "Lyn Jonce" إذ يقول:" أن الأمن يمكن

أن يعرف عن طريق دراسة التهديدات واستخدام القوة العسكرية." وه وما يدل على أن الأمن يعرف من خلال القوة، وأن مفهوم الأخيرة متضمن في مفهوم الأمن . (كشوط، 2020، صفحة 4)

حيث نجد أن وزارات الأمن القومي في معظم الدول تأسست اهتمامًا بحالة اللأمن الناتجة عن التهديد العسكري، وعاش العالم مرحلة سباق التسلح بما في ذلك أسلحة الدمار الشامل البيولوجية والكيميائية والذرية كجزء من سياسيات الدول الكبرى لإظهار هيمنتها وقوتها. وإن عبر عن ذلك بعض قادتها مثل "روبرت مكنمارا" وزير الدفاع الأمريكي الأسبق وأحد مفكري الإستراتيجية في كتابه "جوهر الأمن"، حيث قال: "إن الأمن يعني التطور والتنمية، سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة". واستطرد قائلاً: "إن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها؛ لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر أو المستقبل " (محمد، 2021).

قال وزير الخارجية الأمريكي "ادوارد ستاتنيوس" الذي حدد هوية المكونين الجوهريين للأمن البشري اللازم لتحقيق السلام في:

1) الجبهة الأمنية التي لا تكون إلا بالتحرر من الخوف.
2) الجبهة الاقتصادية والاجتماعية، حيث يعني النصر، التحرر من العوز.

ولقد تطور هذا المصطلح ليشمل المفهوم العام للأمن من كل النواحي الحياتية التي تهم الإنسان المعاصر (الأسطل، 2011).

مفهوم الأمن من المفاهيم التي تتميز بتعدد الجوانب، وهو عبارة عن حلقات مترابطة ومتداخلة (جويدة، 2020)، وقد تطورت هذه الجوانب بفضل الظروف الاقتصادية، والسياسية، وأصبح التعريف الجديد لمفهوم الأمن في الآونة الأخيرة من متطلبات الحضارة الحديثة وهو ينصب حول إعادة صياغة الأجندة السياسية للأمم والدول على ضوء المقترحات الجديدة لمفاهيم الأمن، وحقوق الإنسان، وتنقل المخدرات، والأوبئة والجريمة، واللاعدالة الاجتماعية إضافة الى الاهتمام التقليدي للأمن بمفهوم التهديدات العسكرية الخارجية التي غالبًا ما شكلت هاجسا لاستقرار وأمن الدول.

الأمن بمفهومه التقليدي المتداول بين عامة الناس هو الحماية من الأخطار المحدقة بحياة الإنسان التي تمس كيانه البشري (صخري، 2019)، وقد تتعدد هذه الأخطار، وتستدعي التأمين خطر الجريمة وخطر المرض والجوع والبطالة والتلوث وانتهاك حقوق الانسان، وبناءًا على ماسبق فالأمن مفهوم متعدد الجوانب والحلقات المتداخلة كحلقة الأمن الغذائي، وحلقة الأمن المائي، والأمن الاجتماعي، والأمن الاقتصادي والأمن الثقافي، والأمن الوطني والأمن البيئي وغيرها، الذي يرتبط بمعظم هذه الجوانب، وبالتالي اذا لم تؤمن إحدى الحلقات سادت حالة اللأمن التي تخترق أمن الإنسان، وتتسبب في الإضرار بمصالحه وبالتالي المساس بأمن المجتمع ككل. (الوهاب، 2019، الصفحات 13-20).

2.1 تعريف الديمقراطية

خضعت الديمقراطية كنموذج ومثال للحكم ولا تزال إلى تفسيرات واجتهادات عديدة . كما خضع مفهوم الديمقراطية للتطور عبر العصور، فهي ليست مفهوماً جامد المحتوى .

1.2.1 لغة : وكلمة الديمقراطية مركبة أصلا من كلمتين يونانيتين (النعيمي، 2009، صفحة 302): **Demos**: أي الشعب **Kratos**: أي الحكم.

ولهذا يمكن تعريف الديمقراطية بأنها **حكم الشعب بالشعب وللشعب**، ويعني ذلك أن تكون السلطة في أيدي جميع فئات الشعب دون أن تستأثر بها فئة أو طبقة دون أخرى، وأن يستهدف الحكم خير الشعب ورفاهيته . (الحصموتي، 2019، صفحة 10)

2.2.1 إصطلاحا : تُعرَّف الديمقراطية اصطلاحاً بأنّها نظام الحُكم (الحريري، 2020، صفحة 33)، حيث تكون السلطة العليا بيد الشعب، يمارس سلطاته بشكلٍ مباشرٍ، أو عن طريق مجموعة افراد يتمّ انتخابهم لتمثيل الشّعب بالاعتماد على عمليةٍ انتخابيّةٍ حرةٍ، حيث ترفض الديمقراطية جعل السلطة ومُركَّزة في شخصٍ واحد، أو على مجموعة من الأشخاص كالحكم الدكتاتوري، أو الأوليغارشية (حكم الأقلية) وقد عرَّفها الرئيس أبراهام لينكون بأنها "حكم الشعب (أحمد، 2020)، من قبل الشعب، ومن أجل الشعب"،وفي العصر الحالي أصبح نظام الحُكم الديمقراطي هو النظام المُفضَّل للحكم في جميع المجتمعات؛ ويرجع ذلك إلى إمكانية أفراد المجتمع التعبير عن خياراتهم اتجاه كلٍ من إدارة الحُكم العام في البلاد، وتوزيع الموارد، والمشاركة بشأن العمليّة الإداريّة.

3.2.1 تعريف المختصين والخبراء :

يختلف مفهوم الديمقراطية تبعاً لمكان ووقت وظروف استخدامه، وفيما يلي توضيح لمفهوم الديمقراطية كما عرّفها بعض الخبراء :

جيم كيلكولين: يرى جيم كيلكولين أنّ الديمقراطية تعني الحُكم من قِبل الشّعب نفسه، وأنها تُناقض حكم الأقليات (حسينة، ب .ت)، كما بيّن أنّ أيّ مدينة ديمقراطية ينبغي أن تتوفّر فيها المعايير التالية:

- خضوع شؤون المدينة لمجلس النواب.
- انتماء جميع المواطنين الذكور إليها.
- أن تكون عملية اتّخاذ القرارات مبنيّة على تصويت الأغلبيّة من الشّعب .

أندرو هيوود: وضّح أندرو بأنّ للديمقراطية أشكالاً متعدّدةً، وعرّفها بكونها المشاركة الفعّالة ما بين الحكومة والشّعب، وتعاونهما من أجل تحقيق المصلحة العامة للبلاد (حسينة، ب .ت).

الدكتور جون هيرست: يشير الدكتور جون هيرست إلى أنّ الديمقراطية هي تمتّع المجتمع بحقّ السّيادة الكاملة (صخري، 2019).

3.1 أبعاد، مستويات الأمن وشروط الديمقراطية (الاركوازي، 2020):

1.3.1أبعاد الأمن : إن شمولية الأمن تعني أن له أبعادًا متعددة أهمها:

البعد السياسي: ويتمثل في الحفاظ على الكيان السياسي للدولة.

البعد الاقتصادي: والذي يرمي إلى توفير المناخ المناسب لتوفير سبل التقدم والرفاهية للفرد.

البعد الاجتماعي: ويرمي إلى توفير الأمن للمواطنين بالقدر الذي يزيد من تنمية الشعور بالانتماء والولاء.

البعد المعنوي أو الأيديولوجي: والذي يؤمِّن الفكر والمعتقدات ويحافظ على العادات والتقاليد والقيم.

البعد البيئي: الذي يوفِّر التأمين ضد أخطار البيئة خاصة التخلص من النفايات ومسببات

2.3.1 مستويات الأمن (الاركوازي، 2020):

للأمن العديد من المستويات يقع في جوهرها الأمن القومي:

الأمن الفردي: ويقع ضمن اختصاصات والتزامات الدولة القومية، ويقصد به تأمينه ضد ما يهدد سلامته الشخصية وكرامته.

الأمن الوطني: ويقصد به أمن الدولة الوطنية وقدراتها على الدفاع عن استقلالها السياسي واستقرارها الداخلي، ويستهدف تحقيق المصالح القومية للدولة كما تحددها بإرادتها.

الأمن الإقليمي، ويعني اتفاق عدة دول في إطار إقليم واحد على التخطيط لمواجهة التهديدات التي تواجهها داخليًّا وخارجيًّا، وهو ما يعبر عنه "بالأمن القومي"في بعض الحالات.

الأمن الدولي أ والجماعي، وهوالذي تتولاه المنظمات الدولية سواء منها الجمعية العامة للأمم المتحدة أو مجلس الأمن الدولي ودورهما في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.

3.3.1 شروط الديمقراطية (ربيع، 2016، الصفحات 35-40):

تقوم الديمقراطيّة في البلد الواحد على تعددّ الميّول السياسيّة وحريّة الفرد والمجموعة. إنطلاقاً من هذا تكون الشروط العامة للديمقراطيّة هي:

أ- **التعددّ السياسي:** إن الديمقراطيّة الحقيقيّة تفترض أن ينتخب الشعب-كلّ الشعب- حكامه. ولكن الإنتخاب هذا لا يكون صحيحاً إلا إذا استطاع الناخب الإختيار بين عدّة توّجهات سياسيّة. هذا الأمر يعني من جهة عدم وجود أرثوذوكسيّة عقائديّة حاكمة, ومن جهة أخرى وجود أحزاب تستطيع التحرك بحريّة. إن نبذ العقيدة الواحدة أساسي جداً لأن في النظام الديمقراطي الصحيح لا تتحكم حقيقة واحدة بمصير الوطن بل تقبل الانتقادات التي توّجه لها. لذا فإن تعددّ الأحزاب في النظام الديمقراطي ضروري للغاية شرط أن تتمتّع هذه الأخيرة بحريّة تخولها لعب دورها في صياغة خطة عمل تطال جميع الميادين (الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسيّة) لعرضها على الناخبين.

ب- **الليبراليّة السياسية:** إضافة إلى هذا فإن الديمقراطية الحقة تقوم على حريّة التعبير، وتعدد وسائل الإعلام, وحق المعارضة بالتعبير عن رأيها بفرص متساويّة مع الطبقة الحاكمة للوصول إلى السلطة.

ج- **مبدأ الأكثريّة/ الأغلبية:** خلال الانتخابات يقوم كل مواطن باختيار ممثليه بسريّة وذلك وفق ضميره ومعتقداته. ومن المؤكد أن لكل مواطن الحق بالإنتخاب إنما ضمن شروط السنّ القانونيّة، الهويّة وانتفاء الإعاقة العقليّة، وتتكوّن الأكثريّة الحاكمة من مجموع هذه الأصوات الإنتخابيّة.

2 . المحور الثاني : جدلية التقارب والتباعد بين الديمقراطية والأمن :

لقد إختلف وتجادل الكثير من المفكرين والمختصين في مجال العلوم الإجتماعية حول العلاقة التي يمكن أن تجمع أو تفرق بين الأمن والديمقراطية، ولقد إستخدم كل منهم أدواته المناسبة لتفسير أرائه وأفكاره .كما يعد موضوع العلاقة بين الأمن والديمقراطية من المواضيع المعقدة والحساسة، الذي لازال بحاجة إلى تحليل معمق لفهم العلاقة الجدلية القائمة بين الأمن والديمقراطية، من خلال دور الأمن في تحقيق قيم الديمقراطية، ودور هذه الأخيرة في كونها مجموع آليات فعالة في تجسيد الأمن .

1.2 جدلية التقارب :

يرى أنصار هذا التوجه أن الأمن والديمقراطية وجهان لعملة واحدة، وأن التقارب هو السمة الغالبة والطاغية على العلاقة بينهما .

يرى الفقهاء والمحللين أن هناك علاقة إرتباط واضحة بين الأمن والديمقراطية، الى الحد الذي يرى بعضهم أنه لا ديمقراطية بغير أمن، ولا أمن في ظل غياب الديمقراطية. (غليون، 2004) فالأمن هو أحد المقومات الرئيسية لقيام الديمقراطية والشعور بها ورؤيتها على أرض الواقع، فكلما زادت الديمقراطية تزايد الأمن، وكلما قلت درجة الديمقراطية تراجع الأداء الأمني وأدى ذلك لا محالة إلى الفوضى وعدم الإستقرار، الأمن دائما حامي للديمقراطية بوجود أجهزة أمنية ذات الكفاءة المهنية والتقنية العالية

وبالتالي فهو يشكل العمود الفقري للحياة وبقاء الإنسان وإستمراره، والديمقراطية هي الوسيلة لتحقيق هذا الأمن بمفهومه الشامل. إذا كانت الديمقراطية شرطا ضروريا للأمن، فالأمن كذلك يعد ركنا أساسيا من أركان تحقيق الديمقراطية لأنه بفضله يتم إستقرار الدولة وإستمرارها. (ملاح، 2018)

أن هناك إرتباطاً وثيقاً بين مفهومي الأمن والديمقراطية، وأن تحقّق الأمن ضروري للحياة الديمقراطية، وأن الديمقراطية تؤدي لتعزيز الأمن. الدولة الديمقراطية تهدف دائما إلى حماية الأفراد من كل ما من شأنه المساس بحقوقهم وحرياتهم، لكن عندما ترى أن هناك خطر يهددها أو يقع توتر بين مبادئ الديمقراطية وأمن الدولة، لها الحق في الدفاع عن نفسها بإتخاد إجراءات إستثنائية ولوطلب الأمر المس بالحقوق والحريات العامة، وذلك من أجل إستمرار النظام الديمقراطي في الدولة .

وحتى يتضح ذلك لابد النظر لهذه النقطة من زاويتين هما :

1.1.2 حاجة الديمقراطية للأمن :

لتحقيق الديمقراطية يجب توفر عدة متطلبات أمنية، تتجلى في وجود جهاز أمني يعمل على محاربة كل أشكال الفساد والإنحرافات وعلى تكريس مبادىء الشفافية والمساواة وتكافؤ الفرص وإحترام حقوق الإنسان وصونها، وتطبيق أحكام القانون والدستور وإشراك كل الفعاليات في القرارات، كذلك التوفر على عناصر بشرية مؤهلة بدنيا وتقنيا، لأن مؤسسات النظام الديمقراطي في حاجة الى هذه الأجهزة التي توفر لها جو آمن ومستقر لكي تستطيع القيام بمهامها ووظائفها، بغض النظر على حجمها وتوجهاتها ومواقفها، ولتأمين مقراتها وأنشطتها التي تنظمها (ملاح، 2018).

فالأجهزة الأمنية ذات المستوى المرتفع من المهنية والإحترافية والمزودة بأحدث التقنيات اللازمة لأداء مهامها، تزيد من قدرتها على توفير جو آمن للممارسة الديمقراطية بكل حرية وأمان، وبالتالي تحقيق الديمقراطية داخل الدولة رهين بمدى كفاءة الأجهزة الأمنية.

2.1.2 حاجة الأمن للديمقراطية

وضع سياسة أمنية شاملة تساير تطور الجريمة في أبعادها الوطنية والدولية، بغية الحفاظ على الوحدة الترابية والسيادة الوطنية وعلى الأمن العام للمواطنين والمواطنات.

العمل على توسيع مساحة العمل المشترك بين الأجهزة الأمنية وباقي المؤسسات الأخرى الرسمية منها وغير الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني، الذي أصبح اليوم يشارك في صناعة القرار العمومي عبر مجموعة الآليات والميكانيزمات.

توفير الوسائل المادية واللوجيستيكية للأجهزة الأمنية ليكونوا ذوي فعالية أكثر، تضمن أمن وحماية المواطن وممتلكاته، والتدخل في حالة الطوارئ، وتقديم الدعم والمساندة للسلطات المحلية في مجال حفظ الأمن العام بتوفير الموارد البشرية المؤهلة القريبة من إنتظارات المواطنين، التي تسهل لهم ممارسة حقوقهم وحرياتهم (ملاح، 2018).

وقد جاءت خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان بمجموعة من الأهداف والتدابير نذكر منها:

ضبط وتقنين إجراءات ومساطر الحقوق ذات الصلة بالوصول إلى المعلومات الأمنية، مع ضبط " سرية المعلومات" وتحديد درجتها وطرق رفعها وفق الممارسات الفضلى القائمة دوليا.

تقوية ثقة المواطنين والمواطنات في الأمن في إطار الوعي بالحقوق والمسؤوليات

تقوية أداء المؤسسة البرلمانية في مجال التقصي حول انتهاكات حقوق الإنسان مع إخضاع الأجهزة الأمنية للرقابة البرلمانية.

إستحضار البعد الأمني في وضع خطط التهيئة الحضرية وتصميم التجمعات السكنية الجديدة والأحياء بضواحي المدن بشكل يضمن أمن المواطنين والمواطنات.

إلزام المنظومة التعميرية والأمنية بنصب كاميرات يكون بإمكانها المساعدة على مكافحة الجريمة وحماية الأشخاص والممتلكات.

إستكمال تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة المتعلقة بترشيد الحكامة الأمنية

تعميم وتدريس مادة حقوق الإنسان وأحكام القانون الدولي الإنساني ضمن برامج التكوين الأساسي والمستمر الخاص بالموظفين المكلفين بتنفيذ القانون.

ما هو متفق عليه أن الديمقراطية لا يمكن تصور وجودها في أي مجتمع إلا إذا إتسمى هذا المجتمع بالإستقرار والهدوء، وغاب عنه الخوف الشامل .

3.2 جدلية التباعد :

كان لهذا الإتجاه أنصار يؤمنون بإستحالة وجود علاقة بين الأمن والديمقراطية، وقدموا في ذلك عدة تفاسير موضوعية كأدلة قوية تفسر التباعد بين المفهومين الأمن والديمقراطية .

هناك من يرى أن اعتبارات الأمن تتصادم مع متطلبات الديمقراطية، ومن الصعب المواءمة بينهما، حتى في الدول ذات الديمقراطيات الراسخة، خاصة في أوقات الأزمات .

يبني أنصار هذا التوجه أفكارهم المؤسسة لفكرة التباعد بين الأمن والديمقراطية من جوانب متعددة منها

1.2.2 إختلاف المجال :

لقد ركز بعض المهتمين بهذا الموضوع على أن هناك تباعد واضح بين الديمقراطية والأمن، وهذا ما يفسره إنتمائهما لمجالين مختلفين، فالديمقراطية هي شكل من أشكال الحكم يشارك فيها جميع المواطنين المؤهلين على قدم المساواة، وهي مجموعة من الصفات الحميدة التي تتصف بها بعض الدول إنطلاقا من إحترامها الراسخ لبعض الشروط التي تفرضها الديمقراطية نفسها، وعليه يمكن إعتبار أن الديمقراطية صفة وليست مجالات ولا علما وإنما هي صفة لنظام معين .

وعليه ميز أرسطو بين ثلاث أنواع من الحكومات وثلاثة أنواع من أنظمة الحكم (الوالي، 2010، الصفحات 162-165) وكل نظام يؤدي حسبه إلى نوع من الحكومات .

فأنواع الأنظمة عنده هي :

- النظام الملكي
- النظام الأوليغارشي
- النظام الديمقراطي

أما أنواع الحكومات عنده في كالتالي :

- الحكومة الملكية وعندما تفسد هذه الحكومة تتحول إلى الحكومة الطاغية
- الحكومة الأرسطوقراطية وعندما تفسد هذه الحكومة تتحول إلى الحكومة الأوليغارشية
- الحكومة الديمقراطية وعندما تفسد هذه الحكومة تتحول إلى حكومة الغوغاء

ومنه نلاحظ أن أرسطو فرق وميز بين صفات لأنظمة وحكومات وفق ما تتميز به من صفات ومميزات أم الأمن فهو ميدان دراسة ومجال من المجالات التي تشمل قطاعات عديدة، فهو ليس صفة بل هو ميدان من الميادين التي ترتبط بمجالات عديدة ، وبه تقوم الدول أو تندثر .

تُعتبر الدراسات الأمنية المعروفة أيضًا بالدراسات الأمنية الدولية، عادةً مجالًا أكاديميًا فرعيًا للتخصص الأوسع؛ العلاقات الدولية. تطور هذا المجال بسرعة في إطار العلاقات الدولية إبان الحرب الباردة،

2.2.3 إختلاف التخصص :

صفة التباعد بين الديمقراطية والأمن ، يفسرها البعد بإختلاف تخصص كل من الديمقراطية والأمن .

الديمقراطية هي ظاهرة سياسية ترتبط بالنظم السياسية التي هي فرع من فروع علم السياسة . وهي في الأساس شكل من أشكال الحكم الذي يرتبط بعلم السياسية وفروعها، وكذلك ترتبط بعلم الاجتماع السياسي من حيث تحديد العلاقة بين الحاكم والمحكوم في إطار العلاقات الإجتماعية .

أما الأمن هو مجال يرتبط بالمجال العسكري قديما، أما حديثا فيرتبط بكل المجالات، وفي هذا الخصوص يرى مكنمارا أن الأمن هو التنمية في كل مستوياتها .

ويعتبر بعض الباحثين أنه لا يوجد ارتباط بين مفهومي الأمن القومي والديمقراطية، وأنهما يشيران إلى قيم متصارعة وربما متناقضة. فمفهوم الأمن القومي يتمركز حول الدولة، ويتضمن معاني الهيراركية (التراتبية) والتنظيم والتعبئة والفعالية وتقسيم العمل وتركيز الجهد. أما مفهوم الديمقراطية فيعتبر الفرد محور كل شئ، ويتضمن معاني الخصوصية والكرامة الإنسانية والتعددية والتسامح والتنوع واللامركزية. ويرى هؤلاء أن اعتبارات الأمن القومي تتصادم مع متطلبات الديمقراطية، ومن الصعب المواءمة بينهما حتى في الديمقراطيات الراسخة خاصة في أوقات الأزمات التي تواجه الأمن القومي كالحروب مثلاً. ولذلك فإن النظم الديمقراطية كما يرى أنصار هذا الرأي يمكن أن تقوم ببعض الإجراءات التي تتضمن تقييداً للحريات العامة في أوقات الأزمات وذلك بسبب دواعي الأمن القومي

3.2 جدلية بناء مستوى جديد للأمن الشامل :

إرتبط مفهوم الأمن الديمقراطي مع العديد م المصطلحات التي كانت سائد في العصور الماضية، كالسلم الديمقراطي والفوضى الخلقة وأمن السلام وغيرها من المفاهيم والمصطلحات .

تبلور هذا المصطلح بشكل كبير في تلك المجتمعات التي تسمي نفسها بالدول الديمقراطية، إلا أنها شهدت إضطرابات وفوضى وعدم الإستقرار السياسي، هنا طرح بعض المفكرين مشكلة الديمقراطية وسلم الأمن أوسلم الأم وقوة الديمقراطية وحقيقتها .

هذا المصطلح هو الأمن الديمقراطي. وهو تعبير وافد تسرب من بعيد ثم ظهر في القاهرة في الرابع عشر من جانفي 2017 في مؤتمر نظمه مركز دراسات السلام والتحول الديمقراطي التابع لمكتبة الأسكندرية بعنوان «الأمن الديمقراطي في عصر التطرف» شارك فيه ممثلون عن دول مرت بظروف مشابهة من بينهم رؤساء ورؤساء وزراء سابقون لدول مثل رومانيا ومولدوفا وبلغاريا والإكوادور وألبانيا ونيجيريا وصربيا وأوكرانيا ولاتفيا وكرواتيا وجورجيا والبوسنة والهرسك (عرفات، 2017).

ومصطلح الأمن الديمقراطي جدلي بامتياز. فمنذ القرن الثامن عشر والبعض، مثل الفيلسوف الألماني «إيمانويل كانط»، يعتبر الديمقراطية شرطاً ضرورياً للأمن فيما استقر بعد ذلك في أدبيات السياسة بإسم نظرية «السلام الديمقراطي». لكن على جانب الممارسة طورت أغلب نظم الحكم السلطوية كراهية للديمقراطية اعتقاداً بأنها تهدد الأمن، الذي تدفع بأنه لن يتحقق إلا بلجم الحرية. لكن حتى من تبنوا مصطلح الأمن الديمقراطي اختلفوا حول تعريفه. فالرئيس الكولومبي «آلفارو أوريبي» الذي حكم من 2002 إلى 2010 تبنى سياسة «الأمن الديمقراطي» لمكافحة جماعات الإرهاب ومافيا المخدرات واعتمد فيها على تطوير قدرات الدولة على المراقبة والتحكم، والتواجد والانتشار القويين للدولة بين الناس للحد من العنف، واقتلاع جذور الإرهاب وشبكات الجريمة المنظمة والفساد بالقوة، والالتزام بالشفافية والكفاءة في إدارة الموارد. وقد جلب هذا التعريف على أوريبي انتقادات واسعة لأن سياساته كان فيها الكثير من الأمن والقليل

من الديمقراطية، نجحت في خفض معدلات العنف والإرهاب إلا أنها قمعت المعارضين وتسببت في انتهاكات لحقوق الإنسان لأن تركيزها على الأمن لم يتناسب مع قمعها للديمقراطية (عرفات، 2017).

وعلى عكس سياسة الأمن الديمقراطي للرئيس الكولومبي «أوريبي»، تقدم التقاليد الأوروبية تعريفاً مختلفاً له. ففي الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والتي دخلت حيز التنفيذ في 1953 وردت إشارة إلى أن العدل والسلام يحميهما الالتزام بالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. ثم جاءت قمة فيينا في 1993 لتوصي بتبني «الأمن الديمقراطي» في كل أوروبا لأن الديمقراطية هي الوسيلة لتحقيق الأمن بمعناه الواسع وليس فقط العسكري وذلك بقبول التنوع وتحمل الاختلاف في الرأي والحد من استعمال القوة. (عرفات، 2017) وقد ظهر هذا الجدل مجدداً خلال مؤتمر الأمن الديمقراطي في القاهرة. فهناك من تبنوا تعريفاً يشبه تعريف الرئيس الكولومبي «أوريبي» اعتبر أن الأمن الديمقراطي يعطي الأولوية للدولة في القيام بكل ما يتطلبه الحفاظ على وحدة أراضيها والتصدي بقوة للفكر المتطرف والإرهاب. فيما ذهب اتجاه آخر إلى أن الأمن الديمقراطي استراتيجية شاملة لا تقتصر على الجوانب الأمنية وإنما تمتد لتشمل إرساء تقاليد الحوار الفكري وتعزيز القيم والممارسة الديمقراطية. هذا الجدل حول أحد المصطلحات المتسربة يؤكد أنها لا تأتي إلا ومعها حمولات جديدة للاختلاف ولا تقدم بالضرورة حلولاً. ولهذا يبقى الأفضل من فتح الباب أمام تلك المصطلحات المتسربة السائبة وقف نزيف تلك المصطلحات الأساسية الهاربة والغائبة مثل الحرية والعدل والكفاءة والإنصاف. وهي مصطلحات إنسانية أكثر بساطة وأكثر إفادة. (عرفات، 2017)

إنن أصبح الفكر اليوم مدرك لوجود مصطلح يتأرجح بين من يقول على انه مستوى أخر في الأمن وبين من يقول أنه تعبير عن تلك الديمقراطية التي لا تسود والتي تحقق العدالة والمساواة والإستقرار .

3. المحور الثالث : الأمن الديمقراطي وإشكالية بنائه ووجوده

بين رفض والمؤيد لوجود إتجاه علمي يكرس لدراسة العلاقة بين الأمن والديمقراطية، طرحت هناك عدة إشكالات حول إمكانيات وآليات بناء هذا الحقل ووجوده .

1.3 الأمن الديمقراطي وديمقراطية الأمن :

جدل كبير صاحب ميلاد ما يسمى بالأمن الديمقراطي وذلك على أساس انه هل الأمن هو تابع للديمقراطية، أم الديمقراطية تابعة للأمن، هذا ما يتضح من خلال مدى حاجة الناس للديمقراطية على حساب أمور أخرى، أم بحاجة للأمور الاخري على حساب الديمقراطية .

لقد طرحت الأمور بتلك الصورة في عقود ماضية، كانت التنميةDevelopment ، تمثل فيها عنوانا لحركة الإقليم، عندما أثيرت إشكالية "الخبز أو البنادق"، وظهرت وقتها نظريات تتحدث عما إذا كان يجب إنفاق الموارد المحدودة المتوافرة على التنمية الاقتصادية أم شراء الأسلحة، إلا أن حدة الصراعات في الإقليم لم تتح الفرصة للقيام بذلك، وكان من الصعب اعتبار نفقات الدفاع فرصة ضائعة في ظل تلك الأوضاع. (السلام، 2017)

لكن المسألة كلها أصبحت أكثر تعقيدا في الوقت الحالي. فقد ارتبطت موجة التحول الديمقراطي Democratizationفي الإقليم منذ بدايتها قبل 5 سنوات تقريبا، بسجالات حادة، ظهرت خلالها سلسلة من

الأفكار المتتالية، التي لم تكن تعبر في الواقع عن مجرّد تحليلات نظرية، وإنما عن تيارات سياسية وجماعات مصالح، وجدت نفسها في مواجهة رياح عاتية تهبُّ من كل اتجاه، سواء من خارج الدول أو داخلها (السلام، 2017).

كانت المناظرة الصاخبة الأولى، التي تفجَّرت عقِب ظهور المشروع الأمريكي لإقامة الشرق الأوسط الكبير، حول ما إذا كانت الإصلاحات السياسية يمكن أن تفرض من الخارج أم أنها تنبع فقط من الداخل، هي أشهر تلك النقاشات التي شغلت المنطقة طويلا، وتم خلالها صك تعبيرات (مثل بيدي لا بيد عمرو، نحلق لأنفسنا قبل أن يُحلق لنا)، وكيل اتهامات، وانتهى الأمر، إن كان قد انتهى، باقتناع مَفاده أن التحول من الداخل هو الأكثر أمنا، مع اقتناع موازي بأن معظم التحولات التي جرت، قد تمَّت عمليا بسبب ضغوط الخارج.

في الوقت نفسه، كانت بعض الأفكار قد بدأت تظهر داخل الدول، على استحياء في كثير من الأحوال، إذ أنها لم تكن من النوعية التي يمكن طرحها علنا ببساطة أو الدفاع عنها بسهولة في مواجهة المثقفين المتحفزين أو الشارع المحتقن، لكنها كانت تعبِّر عن توجُّهات مستقرة لدى كثير من النخب السياسية، أهمها فكرتين: **الأولى**: أنه لا يوجد طلب على الديمقراطية. فاستطلاعات الرأي العام التي جرت داخل بعض الدول، كانت تشير إلى أن أولويات الناس غير سياسية في الأساس، وتركِّز على مشكلات كالبطالة والأجور والأسعار وربَّما الصحة والتعليم، ثم تأتي مفردات العملية السياسية، واستنتج البعض أن الديمقراطية هي واحدة من مطالب جماعات المثقفين أو "بورجوازية المدن"، وليس المواطنين العاديين. **الثانية**: وهي الأسوأ، ترتبط بما صرّح به بعض المسؤولين أحيانا، وردّدته لفترة تيّارات فِكرية وسياسية عربية، من أن الشعوب لا تزال غير مؤهلة أو بتعبير أقل وطأة "غير مستعدة بعد" للديمقراطية، التي تتطلّب، وفقا لذلك، درجات من التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، التي يؤدي عدم توافُرها إلى مخاطِر صعود المتطرفين وشراء الأصوات، وربما "اختراق الدولة." (السلام، 2017) ولقد واجهت مثل تلك الأفكار قَصفا مدفعيا مُضادا، كان من السهل معه وأدها عبر مفاهيم تؤكِّد أن المشكلات قد تكون اقتصادية، لكن حلها سياسي، وأنه بدون الإصلاح السياسي، لن تحل المشكلات غير السياسية، وأن هناك نماذج لدول في شرق أوروبا، وحتى إفريقيا جنوب الصحراء، تقدمت بسرعة في اتجاهات ديمقراطية، وما إلى ذلك، بحيث لم تعد تلك النوعية من التقديرات تتردّد كثيرا. تخلّت مثل تلك الأفكار عن موقعها في الفترة التالية، لنوعية أخرى من المواجهات الجادة التي تُهيمن على الساحة السياسية حاليا داخل كثير من دول المنطقة، مثل العلاقة بين الدّين والدولة، بفعل صعود قوة التيارات الإسلامية، فهناك صِدامات ومواجهات وتوتُّرات حقيقية في بعض الحالات، ومخاوف حادّة من خلط الدّين بالسياسة، ونقاش حول الضمانات الخاصة بالحفاظ على "مدنية" – وليس بالضرورة علمانية – الدولة في حالات أخرى، وهي قضايا تعاملت معها بعض الدول بحدّة، وتعاملت معها دول أخرى بهدوء، لكنها ظلت معلقة .

2.3 إشكالية بناء مجال الأمن الديمقراطي :

بدأ النقاش حول هذه القضية ينمو على الساحة السياسية ويظهر في الأدب الأكاديمي في النصف الأول من القرن العشرين، وخاصة في السنوات ما بين اندلاع الحرب العالمية الأولى وتأسيس الديمقراطيات في أوروبا الغربية في نهاية الحرب العالمية الثانية، ولكن مع تشكيل حلفي الناتو ووارسو والتهديد المتنامي بنشوب حرب نووية في الخمسينيات، أدار علماء السياسة انتباههم إلى قضايا أخرى. وقد حولت المواثيق الإقليمية بعض الصراعات ما بين دول فرادى إلى صراعات عالمية بين القوى العظمى في العالم مما قلل الاهتمام العام بالوسائل والإجراءات والحلول التي تتبناها كل دولة.(C.J.Friedrich, 1968, p. 557)

وقد أصبحت المسائل المرتبطة بالأمن القومي للدولة واعتبارات القانون وتأثيراتها على الديمقراطية موضوعاً للنقاش العام في أوروبا في بداية السبعينيات من القرن العشرين. ففي هذا الوقت كان الاهتمام متركزاً في احتمال حدوث تدمير داخلي ضد الحكومات الديمقراطية. وعلى أي حال فإن معظم هذه الدول لم تكن ديمقراطية بالمعنى الصحيح للكلمة، وأكثر من ذلك فإن معظم الأسباب التي تم تقديمها لتبرير وجود حكومة عسكرية ووقف الحريات المدنية وفرض إجراءات الطوارئ كانت تتعلق بوجود تهديد خارجي خطير. (المشاط، 1989، الصفحات 77-79)

أما فيما يتعلق بدراسة العلاقة بين الأمن القومي والديمقراطية، فيعد من الموضوعات التي اهتمت بها العلوم السياسية، خاصة حقول الفكر السياسي والحكومات المقارنة والعلاقات الدولية. فمنذ أفلاطون عامل الفكر السياسي وفلسفة القانون الحرية والأمن كمكونين أساسيين للسياسات لأنهما يعبران عن الطموحات الإنسانية، وعلى الرغم من ذلك، فقد تمت معاملة المفهومين على أنهما متناقضان، نظراً لاختلاف النظام القيمي لكل منهما .

كان الدارسون لتلك القضية إما يفضلون النظام والأمن أو الحرية والديمقراطية، حيث إن كلا المفهومين وفقاً للدراسات التي أجريت حولهما يمكن تحقيقه فقط على حساب الآخر. وتحتوي كتابات هوبز وسبينوزا على تفسيرات فكرية معروفة جيداً حول هذا الاستقطاب، ويشرح ذلك بصورة جزئية لماذا يُقال إن الديمقراطيات، إذا لم تقم بانتهاك الحريات التي تأسست بناء عليها، تكون غير مستعدة للتعامل بشكل جيد مع التهديدات التي يتعرض لها أمنها (Candido da Agra, 2001).

3.3 صعوبات وجود حقل معرفي للأمن الديمقراطي .

إن الجدل القائم في هذه القضية جعل من الصعوبة بمكان أيجاد حقل معرفي يختص في الأمن الديمقراطي كمستوى من مستويات الأمن، خاصة في الظروف الحالية، مع وجود تحديات وتهديدات جديدة مست كل دول العالم، مع تفاقم ظاهرة الإرهاب وإرهاب الدولي .

نقطة الخلاف في صعوبة بناء الحقل المعرفي المختص في الأمن الديمقراطي، هي أن الموضوع فيه عدم توحيد الرؤى العلمية حول المصطلح المناسبة للموضوع ، وفي هذا الشأن كان الخلاف حول مصطلحين هما : الآمن الديمقراطي وديمقراطية الأمن .

ديمقراطية الأمن أو ديمقراطية بالأمن هي : النظام الذي يحترم الدستور والقوانين، ويسعى لتقليل الفساد، وتطوير صحافة حرة، وتقنين مؤسسات مستقلة، وتقوية المجتمع المدني، وحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية حتى في أوقات الأزمات، التي يُمكن أن يتعرض لها الأمن القومي للبلاد.

أما الأمن الديمقراطي تقوم فكرته بشكل عام على أساس دعم سيطرة الدولة في مواجهة التطرف والإرهاب وضرب مصادر تمويلهما من الممارسات غير المشروعة وعلى رأسها تجارة المخدرات، وتهدف هذه السياسة إلى حماية السكان من خلال تكريس دور الدولة ودعم وجودها.

ولعل ما يسجل كمعوقات بناء الحق المعرفي للأمن الديمقراطي هو ما تم طرحه كأشكال حول أيهما أولى تحقيق الأمن القومي للدولة أم ممارسة الديمقراطية ؟.

أن الدارسين لهذا الموضوع ينقسمون إلى فريقين؛ أولهما: يرى أن اعتبارات الأمن القومي تتصادم مع متطلبات الديمقراطية، ومن الصعب المواءمة بينهما، حتى في الدول ذات الديمقراطيات الراسخة، خاصة في أوقات الأزمات، أما الآخر فيرى، أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين مفهومي الأمن القومي والديمقراطية؛ وأن تحقّق الأمن ضروري للحياة الديمقراطية، وأن الديمقراطية تؤدي لتعزيز الأمن القومي .

يقول د. علاء عبد الحفيظ: ما يحدث من استقطاب فكري بين المثقفين، في العديد من الدول، خاصة التي تشهد أزمات سياسية وأمنية، بين من يفضل إعطاء الأولوية لاعتبارات الأمن، لحين انتهاء تلك الأزمات، وبين من يرى أن الممارسة الديمقراطية هي التي تضمن تحقيق الأمن، والتغلب السريع على تلك الأزمات .

إن دراسة بعض تجارب الدول الديمقراطية كالولايات المتحدة الأمريكية، أثبتت أن هناك إمكانية للمواءمة بين اعتبارات الأمن والممارسة الديمقراطية، من خلال التأكيد على الحفاظ عليهما معًا، وتوضيح أنه إذا اضطرت تلك الدول لاتخاذ إجراءات استثنائية، أثناء تعرض أمنها القومي للتهديد، فغالباً ما يتم التراجع عن تلك الإجراءات عقب انتهاء الأزمة .

ومما سبق نجد أن مصطلح الأمن الديمقراطي لا يزال لم يتحدد بشكل دقيق، رغم كل المحاولات التي قام بها بعض الباحثين والمهتمين، وأن التحديات والتهديدات الأمنية التي تشكو منها عدة دول منها دول ديمقراطية بإمتياز كشف البحث بشكل علمي وفق المنهجين التجريبي والمقارن أبرزت معالم هذا المصطلح من جوانبه المختلفة (سرحان، 2017).

4 . المحور الرابع : الإرهاب كمتغير لإثبات التقارب بين الأمن والديمقراطية .

لا يمكن فهم أبعاد مصطلح الأمن الديمقراطي إلا من خلال التطرق لأم التحديات المنية التي تعاني منها معظم دول العالم ، و لعل ظاهرة الإرهاب تعد أهم تهديد لكل العالم بشقيه الديمقراطي والتسلطي.

1.4 تعريف الإرهاب :

تعريف الإرهاب لغة :كلمة "إرهاب " مصدر للفعل أرهب يرهب ومعناه: أخاف يخيف إخافة وأفزع يفزع إفزاعا . (منظور، ب. ت)

اصطلاحا :قد كثر الخلاف بين أهل العلم وتنوعت آراؤهم في وضع التعريف الاصطلاحي لكلمة "الإرهاب" ويكاد ألا يتفقوا على تعريف معين وذلك بسبب اختلاف وجهات نظرهم واختلاف أسباب وعوامل الإرهاب فيكفي ذكر تعريف جامع فهو كما يلي : الإرهاب هو: العدوان الذي يمارسه أفراد أو جماعات أو دول، بغيا على الإنسان، دينه ودمه وعقله وماله وعرضه.ويشمل صنوف التخويف و الأذى والتهديد والقتل بغير حق، وما يتصل بصور الخرابة وإخافة السبيل وقطع الطريق وكل فعل من أفعال العنف أو التهديد، يقع تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس، أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم أو أحوالهم للخطر. ومن صنوفه إلحاق الضرر لبيئة أو أحد المرافق والأملاك العامة أو الخاصة، أو تعريض أحد الموارد الوطنية، أو الطبيعية للخطر. فكل هذا من صور الفساد في الأرض (محمود، 2014).

1.1.4 علاقة الإرهاب بالأمن والديمقراطية :

الأمن والحرية صنوان لا ينفصمان. فبدون الحرية والديمقراطية لا يتحقق الأمن والسلام الاجتماعي وبدون الأمن تصبح الحرية والديمقراطية بلا معنى. لكن عندما يتعارض الحفاظ على الأمن مع الحرية باسم الدفاع عن الحرية فان الحرية تفقد معناها والأمن قد لا يتحقق في هذه الحالة.

في إطار حملتها الأمنية لمكافحة الإرهاب تسعى الحكومات إلى اتخاذ إجراءات أمنية وقانونية للحيلولة دون وقوع هجمات إرهابية على أراضيها ولمكافحة مختلف النشاطات الإرهابية. ويدور الجدل في الأوساط السياسية والأمنية والقانونية حول الحدود التي تفصل بين مكافحة الإرهاب وبين ضمان الحريات في هذه الدول بما في ذلك الدول "الديمقراطية". ففي الوقت الذي يرى البعض ضرورة التنازل عن بعض الحريات الشخصية لصالح حماية المجتمع وصون حرياته، يرى البعض الأخر أن الحريات الشخصية هي جزء لا يتجزأ من منظومة قيم النظم الديمقراطية التي لا يمكن التنازل عن جزء منها، وبان حماية الحرية لا يمكن أن تتحقق من خلال تقييد الحرية نفسها. وقد لجأت الحكومات الغربية مثلا إلى إتباع وسائل قانونية وأمنية تتعارض تماما مع القيم الديمقراطية (المخلافي، 2005).

تؤكد الأدبيات التي قامت بدراسة نظرية الديمقراطية الليبرالية والحريات المدنية على فضيلة الحفاظ على النقاش الحر والمفتوح وحماية حقوق الإنسان. إن الجزء غير الواضح من الفكر الواقعي، مثل التهديدات الداخلية التي يتعرض لها النظام الديمقراطي والإرهاب السياسي والإجراءات المضادة التي تبررها دواعي أمن الدولة لم يتم تحليله عن عمق في النظرية الديمقراطية الليبرالية سوى حديثاً. وقد تم استخدام مصطلح

"الاحتياجات الأمنية" مؤخراً في الأدبيات وظهر في الاتفاقيات الدولية بدون محاولة تعريف هذا المصطلح وشرحه (العلوي، 2001).

إن نقطة البداية لكل الترتيبات والاتفاقات الأمنية التي تتعامل مع الاحتياجات الأمنية هي إعطاء الأهمية الأكبر للاعتبارات الأمنية فوق أي اعتبار آخر. إن الاعتراف بهذا المبدأ مبني على حكم قيمي يعطي وزناً أكبر لمصالح المجتمع المنظم مقارنة بحقوق فرد أ ومجموعة من الأفراد في العمل وفقاً لإرادتهم. وفي الإطار ذاته، فإن أية مناقشة بشأن الاحتياجات الأمنية مرتبطة عن قرب بأحكام قيمية. ويمكن عقب تعريف هذه القيم التي يهدف أمن الدول إلى حمايتها تأسيس معايير للاعتبارات الأمنية.

والدولة هي كيان سياسي مستقل منظم داخل إقليم معين ويخضع لحكم حكومة واحدة. وعندما يتم إضافة مصطلح الديمقراطية لتعريف الدولة، فإنه يعني أن الدولة ذات حكم يؤكد على أن الحكومة يتم اختيارها بواسطة انتخابات منتظمة وعادلة ومفتوحة، وأنها ملتزمة بالحقوق الإنسانية والمدنية . (خربوش، 1993)

2.1.4 الأمن الديمقراطي لمحاربة الإرهاب:

يجب على الديمقراطية أن تحارب الإرهاب مع المحافظة على التوازن بين القيم والمبادئ المتضاربة وهي في أقلها اثنتين – علينا من جهة اعتبار مبدأ توفير الأمن للدولة ومواطنيها. أما حقوق الإنسان فليست مبرراً للدمار القومي ولا يمكنها أن تبرر الانتقاص من الأمن القومي في جميع الحالات وتحت كافة الظروف. وبالمقابل فإن الدستور ليس وصفة للانتحار القومي. لكن من جهة أخرى علينا اعتبار القيم والمبادئ المتعلقة بكرامة الإنسان وحريته. لا يمكن للأمن القومي أن ينتقص من حقوق الإنسان في جميع الحالات وتحت كافة الظروف, ولا يمكن للأمن القومي أن يسمح بالمسّ بالفرد بلا هوادة .

يقول الدكتور عبده جميل المخلافي : " لا أحدا يعرف عدد ضحايا الإرهاب وردود الفعل عليه، لكن الضحية الأكيدة هي الحرية. فمع كل عملية إرهابية وكل خطوة من الحرب على الإرهاب تتقلص مساحة الحريات الشخصية. لا فرق في ذلك بين الحكومات الديمقراطية أو الديكتاتورية " .

في إطار حملتها الأمنية لمكافحة الإرهاب تسعى الحكومات إلى اتخاذ إجراءات أمنية وقانونية للحيلولة دون وقوع هجمات إرهابية على أراضيها ولمكافحة مختلف النشاطات الإرهابية وتجفيف منابعها. ويدور الجدل في الأوساط السياسية والأمنية والقانونية حول الحدود التي تفصل بين مكافحة الإرهاب وبين ضمان الحريات في هذه الدول بما في ذلك الدول "الديمقراطية". ففي الوقت الذي يرى البعض ضرورة التنازل عن بعض الحريات الشخصية لصالح حماية المجتمع وصون حرياته، يرى البعض الأخر أن الحريات الشخصية هي جزء لا يتجزأ من منظومة قيم النظم الديمقراطية التي لا يمكن التنازل عنها أو عن جزء منها، وبان حماية الحرية لا يمكن أن تتحقق من خلال تقييد الحرية نفسها. وقد لجأت الحكومات الغربية مثلا إلى إتباع وسائل قانونية وأمنية تتعارض تماما مع القيم الديمقراطية ولا تختلف عن تلك المتبعة في الأنظمة الديكتاتورية والشمولية. وقد أصبح الباحثون عن الحرية في ذلك الغرب الديمقراطي الرحب متهمين من قبل السلطات والمجتمع بأنهم قنابل موقوتة قد تنفجر في أي وقت.وهم غالبا مدانون حتى يثبتون براءتهم بأنفسهم. جاليات معينة تخضع للمراقبة والمضايقة. أحكام مسبقة على أشخاص بسبب اللون، الجنسية، الديانة والهوية .

3.1.4 محاربة الإرهاب : الأمن في مقابل الديمقراطية :

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 الشهيرة والتي تميزت بأكبر التفجيرات الإرهابية التي هزت الولايات المتحدة الأمريكية، وضعت الحكومة الأمريكية إستراتيجية الأمن القومي في 20 سبتمبر 2002 والتي تمحورت بنودها و موادها كلها لمحاربة الإرهاب، من هنا بدأت البحوث والدراسات تحاول أيجاد تفسير منطقي للعلاقة التي تربط الإرهاب + الأمن + الديمقراطية، من خلال أن فكرة محاربة الإرهاب هي غاية في تحقيق الأمن وهي تحقيق الأمن يكون على حساب تكريس مبادئ الحكم الديمقراطي.

محاربة الإرهاب لا يمكن أن يكون شارعا باتجاه واحد، ففي الوقت الذي تنتقد حكومات الدول الغربية الأنظمة العربية وأنظمة العالم الثالث عموما بأنها أنظمة تقمع الحريات الأساسية لشعوبها وما إلى ذلك مما نسمعه في تقارير حقوق الإنسان وفي البنود البروتوكولية لزيارات المسؤولين الغربيين، في الوقت الذي تسعى هذه الأنظمة إلى فرض مزيد من القيود على الحريات الديمقراطية والفردية المكتسبة والمنصوص عليها في دساتير هذه الدول. وقد أعطت الحرب على الإرهاب المخرج للأنظمة الشمولية وغير الديمقراطية للتملص من الاستحقاقات الديمقراطية متخذة بذلك من الدول الديمقراطية مثالا يحتذي به بان الحفاظ على الأمن والاستقرار يحتم تقييد ومصادرة الحريات الديمقراطية. وصار بإمكان أي نظام ديكتاتوري أن يعتقل معارضيه السياسيين ويزج بهم في السجون تحت مبرر أنهم خطر على امن المجتمع. وصار بإمكان أي نظام ديكتاتوري أن يدحض الانتقادات الموجهة له بمصادرة حقوق الإنسان من خلال التذكير بان قدوة الديمقراطية في العالم عندما تعرضت للخطر كان أول ما فكرت به هو اللجوء إلى الاجراءات البوليسية على حساب حقوق وحريات الإنسان

- الخاتمة:

لقد حظيت الديمقراطية بقدر كبير من الإهتمام من قبل العديد من المفكرين والمهتمين بهذا الحقل، أدى ذلك لتطور المفهوم، حيث أصبح أكثر مرونة وديناميكية تجاوز فيها ذلك المفهوم الضيق الذي كان محصورا بين المشاركة الإنتخابية والتعددية السياسية .

توسع مفهوم الديمقراطية ليشمل أطر جديدة كتحقيق المتطلبات الإقتصادية والإجتماعية ونفسية، كذلك إرتباط مفهوم الديمقراطية مع مفاهيم ومجالات فرضتها الأوضاع الدولية المتعلقة بالأمن .

أن تحقّق الأمن ضروريٌ للحياة الديمقراطية، كما أن الديمقراطية تؤدي إلى تعزيز الأمن القومي، بما يتيحه النظام الديمقراطي من تداول سلمي للسلطة، وضبط توازنات القوة وصراعاتها، واستيعاب التيارات والفئات والمطالب الجديدة، وتعد هذه الأمور ضرورية لتحقيق الأمن داخل الدولة وخارجها، حيث يهدد غيابُها الاستقرارَ السياسي والأمنَ القومي. كما أن النظام الديمقراطي يحترم الدستور والقوانين، ويسعى لتقليل الفساد، وتطوير صحافة حرة، وتقنين مؤسسات مستقلة، وتقوية المجتمع المدني، والوقاية من العسف الحكومي، وحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، حتى في أوقات الأزمات، التي يمكن أن يتعرض فيها الأمن القومي للخطر .هكذا يتبين لنا أن العلاقة بين الأمن والديمقراطية هي علاقة طردية ضرورية، لأن كل منهما يسعى لتحقيق الأخر .

قائمة المراجع

1.باللغة العربية

1. أ.د. عبد الجليل كاظم الوالي. (2010). *قراءات جديدة في قضايا فلسفية* . القاهرة : مكتبة الأنجلو-مصرية .
2. أ.سعدي حسينة. (ب .ت). حصة تطبيقية أولى عن الديمقراطية . *مقياس قضايا دولية راهنة* (الصفحات 1-6). الجزائر : غير موجود.
3. إبن منظور. (ب. ت). *لسان العرب* . القاهرة : دار المعارف .
4. أمينة ,دير .(2014) .*أثر التهديدات البيئية على الأمن الإنساني في أفريقيا :دراسة حالة القرن الأفريقي* .بسكرة : جامعة محمد خيضر.
5. جعيجع عبد الوهاب. (2019). *الأمن المعلوماتي و إدارة العلاقات الدولية* . الجزائر: دار الخلدونية للنشر و الطباعة و التوزيع .
6. حمزاوي جويدة. (أفريل, 2020). من الأمن القومي إلى الأمن الإنساني. *مجلة الدراسات الإستراتيجية و العسكرية*، صفحة 13.
7. حميد ملاح. (28 جويلية , 2018). *المن و الديمقراطية : أية علاقة ؟* تاريخ الاسترداد 22 أوت , 2021، من مجلة القانونو الأعمال الدولية : https://www.droitetentreprise.com/
8. د. جاسم يونس الحريري. (2020). *مستقبل الحريات السياسية في دولة الإمارات* . عمان: دار الجنان للنشر و التوزيع .
9. د. صلاح الدين محمد قاسم النعيمي. (2009). *اثر المصلحة في السياسة الشرعية* . بيروت لبنان: دار الكتب العالمية .
10. د. عبده جميل المخلافي. (01 أوت, 2005). *اشكالية الامن والحريات الفردية في ظل الحرب على الارهاب*. تاريخ الاسترداد 10 سبتمبر, 2021، من DW: https://www.dw.com/ar/%
11. د. محمد صفي الدين خربوش. (1993). التحول نحو الديمقراطية و تعزيز الأمن القومي . *الأمن القومي العربي : أبعاده و متطلباته*، الصفحات 461-486.
12. د. محمد عبد السلام. (16 جانفي, 2017). *أيهما أولا : الديمقراطية أم الأمن ؟* تاريخ الاسترداد 02 سبتمبر, 2021، من مستجدات و رؤى سويسرية : https://www.swissinfo.ch/ara
13. د. مصطفى العلوي. (جانفي, 2001). الأمن و التنمية في النظرية و التطبيق. *مجلة النهضة*، صفحة 83.
14. د.إبراهيم عرفات. (30 جانفي, 2017). *الأمن الديمقراطي : المصطلحات الهاربة و المصطلحات المتسربة* . تاريخ الاسترداد 02 سبتمبر, 2021، من الوطن: هذا المصطلح هو الأمن الديمقراطي. وهو تعبير وافد تسرب من بعيد ثم ظهر في القاهرة في الرابع عشر من جانفي 2017 في مؤتمر نظمه مركز دراسات السلام والتحول الديمقراطي التابع لمكتبة الأسكندرية
15. د.برهان الدين غليون. (03 أكتوبر, 2004). *معوقات الديمقراطية في الوطن العربي* . تاريخ الاسترداد 17 أوت, 2021، من الجزيرة : https://www.aljazeera.net/2004/10/03/
16. د.قاسم محمد كريم الحصموتي. (2019). *الديمقراطية و حقوق الإنسان المتضمنة في كتب التاريخ في بعض الدول العربية* . عمان: دار بن النفيس للنشر و التوزيع .
17. د.محمد عبد العزيز ربيع. (2016). *تأملات في الإشكالية الثقافية : الثقافة و الديمقراطية* . القاهرة، مصر: دار دروب للنشر ة لبتوزيع .
18. شرين أحمد. (07 جانفي , 2020). *مفهوم الديمقراطية و معناها*. تاريخ الاسترداد 11 أوت, 2021، من موضوع : https://mawdoo3.com/
19. صلاح الاركوازي. (13 أفريل, 2020). *مقدمة في أبعادالأمن القومي* . تاريخ الاسترداد 4 جويلية , 2021، من كتابات: https://kitabat.com/2020/04/13/a/
20. عبد الرفيق كشوط. (2020). *أخرطة مفهوم الأمن في العلاقات الدولية* . الإمارات : كنوز الحكمة للنشر و التوزيع .
21. عبد المنعم المشاط. (1989). *نظرية الأمن القومي العربي المعاصر*. القاهرة: دار الموقف العربي .
22. قرآن .*سورة قريش* .
23. كمال الأسطل. (14 فيفري, 2011). *الإطار النظري للأمن القومي العربي* . تاريخ الاسترداد 08 ماي, 2021، من موقع الدكتور كمال السطل : http://k-astal.com/index.php?action=detail&id=155

24. محمد صخري. (03 جويلية, 2019). *مفاهيم أمنية : مفهوم الأمن الوطني* . تاريخ الاسترداد 10 جوان, 2021، من الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية و الإستراتيجية : https://www.politics-dz.com/
25. محمود ,محمد الطاهر ديسنبر .(الإرهاب أسبابه و علاجه .*مجلة البصيرة* .448-429 .pp ,
26. مروان محمد حج محمد. (14 04, 2021). *الموسوعة السياسية* . تاريخ الاسترداد 10 05, 2021، من political-encyclopedia.org: https://political-encyclopidia.org/
27. همام سرحان. (11 ماي, 2017). *أيّهما أولى: الأمن القومي أم المُمارسة الديمقراطية؟* تاريخ الاسترداد 03 سبتمبر, 2021، من مُستجدّات ورُؤى سويسريّة: https://www.swissinfo.ch/ara/8

2. باللغة الأجنبية

1. Candido Da Agra, J. Q. (2001, Avril). DE LA SÉCURITÉ DÉMOCRATIQUE À LA DÉMOCRATIE DE SÉCURITÉ : LE. *« Déviance et Société »* , pp. 499-513

2. C.J.Friedrich. (1968). *Constitutional Govern;ent and Democracy*. waltham : Blaisdell Publishing Co..